



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الثانية - الدورة الربيعية 2005م - العدد: 12

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 30 جمادى الأولى 1426 هـ
الموافق 07 جويلية 2005م

فهرس

1. محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة ص 03
■ إختتام دورة الربيع العادية لسنة 2005م.

**محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 30 جمادى الأولى 1426هـ
الموافق 07 جويلية 2005م**

التي بها نختم أشغال دورتنا الربيعية العادية، أن أنتهز الفرصة المتاحة أمامي وشعبنا يعيش أجواء احتفالات عيد الاستقلال الثالث والأربعين لكي أتقدم إليكم جميعاً ومن خلالكم إلى كافة الجزائريات والجزائريين بأصدق التهاني بهذه المناسبة العزيزة علينا جميعاً، لكن إبداء الفرحة بالانتصار وتحقيق الاستقلال هذه يجب ألا تنسينا أولئك الذين بفضلهم حققنا النصر ولننا الاستقلال، فلشهدائنا الأبرار ومجاهدنا البواسل حق الترحم وواجب العرفان.

أيتها السيدات، أيها السادة، إن اختتام دورات البرلمان هي دائماً مناسبات لتقييم الجهد وتحديد الموقف من المستجد وتقديم الرأي في الطرح والتصور.

أيتها السيدات، أيها السادة، دورة الربيع لهذه السنة كانت حقاً ثرية وعلى أكثر من صعيد حيث تمت أثناءها المصادقة على نصوص هامة وعديدة وفي حقول اختصاص متعددة، نصوص تناولت المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكن من كل ذلك - ومثل الدورات السابقة - يبقى قطاع العدالة هو القطاع الذي كان أكثر حضوراً سواء من حيث عدد النصوص أو من حيث أهميتها، نصوص ستزود بدون أدنى شك قطاع العدالة والعاملين فيه بالأدوات القانونية الضرورية وتعمق بالوقت ذاته الإصلاحات التي تم اعتمادها في بلادنا، وتمكّن رجال القضاء لدينا من تأدية دورهم بكامل الاستقلالية وبعيدا عن كافة أشكال الضغوط المحتملة، وتعزز من جهة ثالثة الحقوق والحريات الأساسية للمواطن. لقد جاءت هذه الأحكام وهذه الضمانات مكرسة في النصوص التي صادقنا عليها في الدورات السابقة وخلال دورتنا هذه حيث درسنا فيها

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد رئيس الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

**إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الثامنة عشرة صباحا**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، السيدة رئيسة مجلس الدولة، السيدات والسادة الضيوف، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. بعد التحية المعهودة والترحيب بكل من السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، والسيد رئيس الحكومة، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة، وأعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، والسيدة رئيسة مجلس الدولة، والسيدات والسادة أعضاء الصحافة الوطنية، يطيب لي، زميلاتي، زملائي، أيتها السيدات، أيها السادة، ونحن نلتقي في هذه الجلسة

أكثر فاعلية من الزاوية الاقتصادية والمالية. اتفاقية الشراكة التي صادق عليها مجلسنا ستكون هي الأخرى واحدة من الأوراق التي تستخدمها بلادنا للانخراط ضمن الحركة التي يفرضها العالم الذي نعيش فيه، والذي لن ينتظرنا إن نحن تأخرنا في التكيف والاندماج ضمنه.

أيها السيدات، أيها السادة،

لم ينحصر جهد مجلس الأمة خلال الدورة على دراسة والمصادقة على النصوص القانونية المسجلة بل قام بنشاطات عديدة أخرى تمثلت في إرسال وفود إلى داخل الولايات لمتابعة تنفيذ برنامج الحكومة، وفود عاينت عن قرب مدى التحول الحاصل في البلاد، ولقد كانت هذه الزيارات مناسبات جد مواتية استطاع أعضاء المجلس فيها الاستماع إلى المواطنين ونقل انشغالاتهم إلى مختلف المسؤولين.

ولقد لاحظت مثلكم أن بعض هذه الانشغالات والأسئلة قد تم نقلها إلى السيد رئيس الحكومة ذاته لدى مناقشة بيان السياسة العامة أمام مجلس الأمة.

خلال الدورة عقد مجلس الأمة جلسات عامة خصصها للأسئلة الشفوية كما أن لجانها المختلفة نظمت جلسات استماع مع مسؤولي القطاعات الوزارية المختلفة، وكانت هذه اللقاءات أيضا فرصاً ثمينة تم التعرض فيها إلى مختلف القضايا المحلية والوطنية وأيضا الدولية.

الدورة عرفت نشاطات عديدة أخرى تتعلق بترقية الثقافة البرلمانية والأبواب المفتوحة، وهكذا فقد نظمت ندوات ومحاضرات عالجت قضايا حساسة استحسناها الجميع، ولعل أهم ما تميز به نشاط المجلس في هذه الدورة هو تنظيمه اليوم البرلماني للطفل الذي حضره 144 طفلاً من مختلف ولايات الجزائر اختيروا من بين التلاميذ النجباء في ولاياتهم، وليوم كامل استطاع هؤلاء الأطفال نقل انشغالاتهم وانشغالات كافة تلاميذ الجزائر إلى ستة من أعضاء الحكومة، قاموا مشكورين بالرد أو التكفل بها، وقد قامت التلفزة الوطنية مشكورة هي

وصادقنا على القانون المدني والجنائي وقانون الاجراءات المدنية والإجراءات الجنائية، والأسرة والجنسية، وهي نصوص تصب كلها في وعاء سياسة الإصلاح التي تنتهجها بلادنا؛ لكن الآن وقد تمت المصادقة خلال هذه الدورة والدورات التي سبقتها على جل النصوص الخاصة بإصلاح العدالة حيث بلغت 14 نصاً قانونياً حتى الآن فهل يجوز القول إن المهمة قد انتهت وإن الإصلاح قد تحقق؟

بالطبع الجواب هو بالنفي لأن الإصلاح الحقيقي يتم عندما تستكمل كافة النصوص، وعندما يتم الشروع في تطبيق مضمون كافة النصوص القانونية التي تمت تركيتها في البرلمان من فترة، وعندما يلمس المواطن الآثار الإيجابية الناجمة عن تطبيقها، وعندما يشعر هذا المواطن أن الساهرين على تطبيق القانون أصبحوا أكثر حرصاً على صيانة حقوقه المكرسة في النصوص الجديدة، وأيضاً عندما تكتمل شروط حماية القضاة من كل الإغراءات الممكنة وخاصة تلك المتعلقة بظروف معيشتهم وشروط عملهم.

أيها السيدات، أيها السادة،

إذا كنا نقول بهذا فإن ذلك يجب ألا يحول دون الإقرار بل التنويه بالتحسن المحقق في هذا القطاع وضمن العاملين فيه.

كما يجب الاعتراف إيجابياً بجهود الحكومة وبما توليه من رعاية للقطاع قصد الدفع به نحو التطور والتفتح وتحقيق مزيد من الشفافية.

إن هذه الجهود التي ما فتئت الجزائر تبذلها في مجال إصلاح العدالة هي التي بوأتها بالواقع لأن تكون من الدول الرائدة في مسعى بناء دولة الحق والقانون.

أيها السيدات، أيها السادة،

ونحن نتحدث عن نتائج الدورة، لن تفوتنا الإشارة إلى قانون المحروقات وقانون المياه اللذين سيمكنان - من دون شك - بلادنا من التكيف مع التطورات المتسارعة التي تعرفها بلادنا وبلدان العالم، ويمكنها من تسييرهما تسييراً أكثر فعالية وعقلانية، الأمر الذي يهيء هذين القطاعين لأن يكونا

يتحتم علينا التوقف عند بعضها.
أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد لاحظنا من فترة توافد المنظمات غير الحكومية المهمة بقضايا حقوق الإنسان على بلادنا، وهذا الاهتمام إن دل على شيء فإنما يدل على أن بلادنا التي صادقت على جل اتفاقيات حقوق الإنسان لا تخفي شيئاً على أحد ولا تخشى في هذا المجال من أحد، ولكن الجزائر بالمقابل لا تقبل بأن تكون هذه المرونة في التعامل مع هذه المنظمات مبرراً للتدخل في الشؤون الداخلية.

الجزائر سمحت من فترة لهذه المنظمات بالمجيء إلى بلادنا قصد التعرف عن قرب عن مدى تقدم الجزائر في مجال احترام مبادئ حقوق الإنسان وقد فعلت ذلك أيضاً من باب سد الذرائع أمام تلك المنظمات وعدم ترك هذه الأخيرة تأخذ المعلومات من أولئك الأشخاص أو المراكز المعروفة بعنائها لبلادنا.

لكن بالمقابل فإنه يتوجب على هذه المنظمات أن تدرك وتتذكر أيضاً بأن بلادنا عرفت أزمة عميقة ومتعددة الأوجه، وهي بقصد تجاوز هذه الأوضاع تعمل على اتخاذ قرارات شجاعة تتماشى وواقعها السياسي والثقافي تماشياً وتزامناً مع جهودها الرامية إلى تعزيز علاقاتها مع كافة مكونات مجتمعها لتحسين ظروف عيش مواطنيها وإدخال إصلاحات جذرية على عدالتها وكافة مؤسساتها وصولاً إلى تثبيت أركان دولة الحق والقانون فيها.
لقد كنا نتوقع من هذه المنظمات غير الحكومية أن تسجل للجزائر الجهود الكبيرة التي قامت وتقوم بها الدولة وفي كافة المجالات خاصة تلك المتعلقة بمجال حماية وترقية حقوق الإنسان لا أن تسود المشهد وكأن شيئاً لم يتحقق في الجزائر.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لن نأتي بجديد إذا قلنا إن المصالحة الوطنية أصبحت حقيقة يؤمن بها الجميع، وإذا كان النقاش قد استمر بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة فهو في جوهره نقاش لا يعترض على التوجه أو المبدأ وإنما يتركز على الكيفية التي تكون بها هذه

الأخرى بنقل وقائع هذه الجلسة مباشرة إلى المواطنين والمواطنات، الأمر الذي لقي استحساناً لدى الجميع.

ولعل ما ميز هذا اليوم البرلماني للطفل هو العناية التي أولاهها فخامة رئيس الجمهورية للموضوع من خلال الرسالة التي وجهها لهم وقرئت في هذه القاعة، رسالة ضمنها أفكاراً وتوجيهات هامة لهم ولكافة أطفال الجزائر وأبرز فيها مدى العناية التي يوليها فخامته لأطفال الجزائر.

لقد نظمنا هذا اليوم البرلماني للطفل تقديراً لأبنائنا وأبناء جزائر المستقبل وتشجيعاً منا للنمو والتفوق، لأننا كنا نريد عبر هيئتنا الدستورية هذه تأكيد العناية التي توليها الجزائر لتلاميذها وأطفالها خاصة المتفوقين منهم.

أيتها السيدات، أيها السادة،

خلال الدورة نظم مجلس الأمة معارض مختلفة وواصل إصدار نشرياته المتخصصة التي أصبحت تحظى باهتمام كبير لدى عدد هام من المختصين.

في مجال النشاط الخارجي شاركت الوفود المشتركة مع المجلس الشعبي الوطني في تمثيل الجزائر في المحافل البرلمانية الدولية وإسماع صوت الجزائر في مختلف منابرها والدفاع عن مواقفها.

وفي هذا الباب يبقى الحدث الأهم بالنسبة للبرلمان الجزائري ككل، هو اللقاء البرلماني العربي المزمع تنظيمه في بلادنا في الأيام القليلة القادمة؛ أهمية اللقاء تكمن ليس فقط في جدول أعماله وإنما في دلالاته السياسية حيث إن هذا الاجتماع يأتي خاصة بعد القمة العربية الناجحة التي احتضنتها بلادنا في الربيع الماضي والتي توجت من بين ما توجت به بإقرار إنشاء البرلمان العربي الذي انتظره البرلمانيون العرب وعملوا لأجله طويلاً.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إذا كان من خلاصة نستخلصها من هذه النشاطات التشريعية أو البرلمانية، فإننا نقول إنها كانت مهمة سواء من حيث عدد النصوص التي تمت المصادقة عليها أو من حيث المجالات التي تعرضت لها، وهي تزامنت مع أحداث وتطورات وطنية ودولية قد

الذي يسعى واضعوه إلى تجميل وجه الاستعمار القبيح وتمجيد أعمال مجرميه النكراء من خلال إعطاء الظاهرة الاستعمارية الصفة الحضارية، إنها سابقة خطيرة وخطوة مرفوضة لا يمكن السكوت عنها.

أيتهما السيدات، أيها السادة،

أن يسعى أفراد إلى إخفاء سلوكات مشينة لسياسة معينة فهذا أمر يخص أصحابه، أما أن يتجرأ هذا البعض على تزيف واقع تاريخ يعيننا فهذا ما لا يمكن السكوت عنه، خاصة وأنه ماضٍ - أي الماضي الاستعماري - حصل الإجماع على قبحه، ماضٍ لن يجدي فيه نفعاً لا التبييض ولا التجميل.

وما كان هذا التزيف وهذا التجني على الحقيقة ليكون مفاجئاً لنا لو كان مصدره الجهات التي ألفنا سماع تصريحاتها العنصرية الممزوجة بالحنين إلى الماضي الكولونيالي، ولكن أن تُقدم مؤسسة جمهورية بمقام البرلمان الفرنسي على تنميق و(مكيّجة) صورة الاستعمار فهذا ما يثير استغراباً مشروعاً واندهاشاً بل استنكاراً مبرراً لدينا.

إن ما يجب أن يعلمه هؤلاء هو أن هذا الإجراء المؤسف والمغاير لمنطق توجه التاريخ هو أنه وفي كافة الحالات لن يؤدي إلى تغيير الحقيقة أو طمس واقع العار إبّان الليل الاستعماري البغيض ولا هو بمقدوره تغيير وقائع تاريخ فرنسا الاستعمارية، فالجزائريون أكثر من غيرهم يدركون حقيقة تلك الممارسات الاستعمارية النكراء، وجرائم الإبادة الممقوتة التي مارسها الاستعمار طيلة 130 سنة من وجوده المشؤوم فوق أرضنا، فليدُلونا على المزايا والمآثر في مقابر الشهداء، وليبحثوا معنا عن بريق الحضارة في القرى والمداشر التي دكّها قصف القنابل الحارقة، وليُشيروا لنا على الحضور الإيجابي في المحتشدات والمعتقلات والسجون!! لقد كنا نحن البرلمانين نتوقع في هذا الوقت تحديداً خطوات إيجابية للتقدم أكثر في مسار بناء جسور الثقة والتفاهم والتعاون مع فرنسا، كنا نتوقع مزيداً من الدفع بالتوجه المُعبر عنه آنذاك من بعض كبار الرسميين الفرنسيين.

المصالحة أكثر تحقيقاً لأغراضها.

الآن وقد حسم فخامة رئيس الجمهورية في الموضوع من خلال استعمال صلاحياته الدستورية، فقد أصبح موضوع تنظيم الاستفتاء موضوعاً تقنياً، وستُحال الكلمة إلى الشعب ليختار خياره الأنسب، ومن المؤكد أن شعبنا الذي عانى ما يزيد عن أربع عشرة سنة من المحنة والمعاناة سوف يعرف كيف يختار.

وحقيقة الأمر أن شعبنا قد أعطى مؤشرات داعمة عندما اختار المرشح عبد العزيز بوتفليقة باعتباره المرشح الأنسب ولأن برنامجه الانتخابي أعطى المصالحة الوطنية مكانتها المستحقة.

المصالحة لم تكن بالنسبة لفخامة رئيس الجمهورية شعاراً انتخابياً أو أمنية طوباوية فرضتها ظروف المرحلة بل كانت هدفاً مركزياً في برنامج عمله وعمل مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني؛ ولقد جاءت هذه الإجراءات والمبادرات التي أقدم عليها فخامة رئيس الجمهورية لتشجيع مسعى المصالحة الوطنية فكان أن أسقط العديد من الطابوهات التي كانت تعترض المسيرة وأعاد الاعتبار لكثير من الرموز الوطنية وصحح الكثير من المفاهيم السياسية؛ الأمر الذي كان له صداه الواسع لدى شرائح عريضة من المجتمع وبيّن مدى الجدّة التي تعمل بها مؤسسات الدولة للوصول إلى تحقيق المصالحة وتوفير شروطها.

الآن وقد حسم موضوع الاستفتاء، يبقى علينا جميعاً العمل لإنجاح هذه العملية والمساهمة في إنجاح الحملة الانتخابية المؤدية لتحديد موقف الشعب النهائي من هذا المشروع النبيل الذي بواسطته تستكمل الجزائر أمنها واستقرارها ووحدتها ومصالحة شعبها مع نفسه.

أيتهما السيدات، أيها السادة،

لن أنهي كلامي هذا دون تسجيل الموقف من قضية نعتبرها جميعاً سابقة خطيرة وتجنّباً صارخاً على تاريخ بلادنا وتضحيات شعبنا، ونعني بها القانون الذي أصدره البرلمان الفرنسي والذي أصبح يعرف بقانون 23 فبراير، وهو القانون المشؤوم

توج بصدر قانون "العار" الذي يمجّد الاستعمار، وأن ندعوهم إلى واجب تصحيح الخطأ. كما أننا ندعو فرنسا الرسمية إلى الوقوف وقفة شجاعة مع التاريخ كما فعلت شعوب أخرى قبلها وحتى معها (تصفيق) وتعترف للشعب الجزائري بما تسببت فيه من إجحاف وظلم خلال الليل الاستعماري، فتقدم الاعتذار العلني له، وتبرهن بذلك عن حسن نيتها ورغبتها في إرساء أرضية الصداقة والتعاون والشراكة.

أيتها السيدات، أيها السادة،
بودي في النهاية أن أتوجه لكم، سيداتي، سادتي،
بالشكر على المتابعة وحسن الإصغاء، والسلام
عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
(تصفيق)

مراسيم الاختتام:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: أعلن عن الاختتام الرسمي لدورة الربيع العادية لسنة 2005م، رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الواحدة والخمسين صباحاً

لقد تفاءلنا لبعض الوقت بهذا التوجه وباركنا مواقف الذين أدانوا فصول التعذيب والقهر الاستعماري. لقد سجلنا من سنة ونصف السنة صدور القانون الذي أصبح - بعد طول تردد - يتحدث عن "حرب الجزائر" وليس عن "أحداث الجزائر"، واعتبرنا ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح، كما سجلنا بارتياح تلك الديناميكية التي عرفتها علاقات البلدين تحت القيادة الحكيمة للرئيسين عبد العزيز بوتفليقة وجمال شيراك، لهذا فإننا نندهش حقاً اليوم عندما نفاجاً بصدر قانون يمجّد الاستعمار ويشيد بدوره الحضاري!!

وما أدهشنا حقاً هو ارتفاع أصوات رسمية وغير رسمية في الضفة الشمالية للمتوسط تستغرب كلام فخامة رئيس الجمهورية بمناسبة إحياء الذكرى الستين لمجازر 8 ماي 1945!

عجباً عندما يسجن ويعذب أو يقتل فرنسيون وآخرون من قبل النازيين، فهذا يعد جريمة في حق الإنسانية، فتقوم الدنيا ولا تقعد كما يقال وعندما يحصل الشيء نفسه في الجزائر يعد هذا (من وجهة نظر أولئك) مبالغة وغلوا وتجنبا على الماضي المجيد لفرنسا حاملة رسالة التمدن والحضارة، أي منطق هذا؟!

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن ما يثير استغرابنا حقاً هذه الأيام هو تمادي بعض المسؤولين في فرنسا وتحديدًا في جنوبها في انتهاج سياسة التصعيد والاستفزاز عبر محاولة تمجيد وتخليد ذكرى كبار مجرمي (OAS) من خلال العمل على تنفيذ مشروع كان قائماً لبناء النصب التذكارية لهم، وفي النقاط الجغرافية الفرنسية المقابلة لبلادنا وأكثرها قرباً!

إننا وإن كنا نسجل لبعض أحرار فرنسا موقفهم الراض لهذا التوجه إلا أننا مع ذلك أمام هذا الوضع المثير للدهشة بل للغضب والازدراء نبقى في مجلس الأمة مصرين في التعبير عن دهشتنا بل تنديدنا بهذه السلوكات وهذه المواقف.

ونتوجه إلى نظرائنا في البرلمان الفرنسي لنبدي لهم كبير دهشتنا بل استنكارنا لهذا المسلك الذي

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 02 رجب 1426هـ

الموافق 07 أوت 2005م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587